

الرأي الاستشاري لحكمة العدل الدولية في قضية الجدار: ماذا بعد؟

القاهرة/د. عبد الله الأشعل

مساعد وزير الخارجية المصري السابق

بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بكثير عندما طالبت بإزالة الجدار، وحث مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات في هذا الشأن، ومطالبة أطراف اتفاقية جنيف بحمل (إسرائيل) على احترامها وتقرير حق التعويض للفلسطينيين الذين تضرروا من إقامة الجدار. ولوحظ من ناحية سادسة أن رأي المحكمة قد عُني عناية خاصة بتنفيذ الدفوع الإسرائيلية والأمريكية، وقدم إثراء مفيداً في تفسير بعض أحكام الميثاق، خاصة فيما يتعلق بوضع الأقاليم المحتلة وحدود حق الدفاع الشرعي بالنسبة لـ(إسرائيل) بالذات، وهي قضية بالغة الأهمية؛ لأن (إسرائيل) قد أجهدت مفهوم الدفاع الشرعي، وتوسعت فيه توسعاً قطع الصلة بين المفهوم والممارسة، فوضع الرأي بهذا التفسير قيوداً صارمة على مستقبل التصرفات الإسرائيلية، والمعلوم أن هذا الرأي قد سبب إحراجاً وهزيمة بالغين لسياسة (إسرائيل) القائمة على امتهان القانون الدولي والأمم المتحدة.

ودون دخول في تفاصيل الرأي الاستشاري، حيث سيكون موضوعاً للتحليل القانوني المتصل في الدوريات العلمية، كما أن المرحلة اللاحقة على صدور الرأي، وهي لا تقل أهمية عن الرأي نفسه تتعلق بالطريقة التي تتمكن بها الدبلوماسية العربية من تعبئة القوى الدولية للضغط على (إسرائيل) حتى تمتثل لهذا الرأي. أما إذا نجحت (إسرائيل) في الائتلاف حول هذا الرأي والزخم الدولي الذي يمكن أن يولده، فسوف يظل الرأي تسجيلاً للوضع في فلسطين وشهادة قانونية بملكية فلسطين لأصحابها.

وقد بدأت (إسرائيل) بالفعل في التركيز على سمو متطلبات الأمن الإسرائيلي على القرارات الدولية، وهي أنها لا تلتزم إلا بما

اتفاقات كامب ديفيد والسلام وطابا، فضلاً عن آرائه في الأمم المتحدة. وهو، كما هو واضح، اتهام ساذج؛ لأن نبيل العربي كان دائماً يعبر عن موقف حكومته ولا يعتبر ذلك أساساً لردده، بحجة عدم صلاحيته للمشاركة في الفصل في هذه المسألة. ولوحظ من ناحية رابعة أن الرأي الاستشاري قد تعرض بمجمل السلوك الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ولم يكتف ببحث قضية الجدار.

خطوة متقدمة

كما لوحظ من ناحية خامسة أن رأي المحكمة قد تقدم عدة خطوات عما عهدناه من لغة متحفظة للمحكمة في آرائها الاستشارية السابقة، فلم تكتف في حالتنا بتحديد الموقف القانوني من هذه المسألة،

ليس دقيقاً القول بأن الرأي الاستشاري الصادر عن المحكمة يتساوى مع معنى الرأي الاستشاري في اللغة الدارجة، وسبب الخلط هو استعانة الإعلام بغير المتخصصين الذين أجروا مقارنة بين المصطلح الفني والمصطلح الدارج.

كل الآراء الاستشارية التي أصدرتها المحكمة منذ عام ١٩٤٥ حتى الآن حظيت بالاحترام الكامل، وإن كان هذه المرة يصدر بمواجهة (إسرائيل) التي جعلت نفسها فوق القانون والمحاسبة.

في ٢٠٠٤/٧/٩ أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها رداً على السؤال الذي طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠٠٣/١٢/٨ أن ترد عليه، وهو أن تحدد المحكمة الآثار القانونية المترتبة على قيام

(إسرائيل) بصفتها السلطة المحتلة ببناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد لوحظ أن المحكمة قد أصدرت رأيها الاستشاري في مدة قياسية بالنسبة لآرائها الاستشارية السابقة، حيث استغرق بحثها أقل من خمسة أشهر، كما لوحظ أن القاضي الأمريكي بوجنتال الذي وافق على اختصاص المحكمة قد اعترض بعد ذلك على كل فقرات الرأي الاستشاري، وعكس بذلك رأي (إسرائيل) والولايات المتحدة، وأرفق برأي المحكمة تصريحاً يوضح رأيه واعتراضاته.

وفي الوقت الذي لم تحتج فيه المجموعة العربية على وجود القاضي الأمريكي الذي كان تحيزه متوقعاً احتجت أمريكا و(إسرائيل) على وجود القاضي المصري د. نبيل العربي، بينما لم تحتج على القاضي الأردني الخصاونة. وقام احتجاجها على نبيل العربي على أساس أنه كان قد عبر عن آراء معارضة لـ(إسرائيل) خلال عمله دبلوماسياً مبرحاً ومفاوضاً في

